

## قضية إعمال اسم الفاعل في القرآن الكريم واللغة

أبو سعيد محمد عبد المجيد\*

### تمهيد

لا ريب أن القرآن الكريم حجة في اللغة العربية، كما هو حجة في الشريعة الإسلامية. والنص القرآني هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو، ولم يتوفر لنص من النصوص ما توافر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنناً، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التابعين عن الصحابة عن رسول الله ﷺ.<sup>1</sup> والقرآن الكريم فوق النحو والفقه وفوق المذاهب كلها، فهو أصل الأصول ما وافقه فهو مقبول، وما خالفه فهو مردود ومرذول. وإذا أخذنا القاعدة من القرآن العظيم فلا يبقى لنا أي شك في صحتها. ويجب أن يكون هو المصدر الأول في كل تععيد وتقنين سواء في القوانين العلمية، أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية أو الدولية، فهو الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ...﴾ (فصلت: 42).

\* أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

<sup>1</sup> الأفغاني، سعيد، في أصول النحو (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1964)، ص33.

عند قيامي بتدريس مادة النحو وقراءتي القرآن الكريم، تبين لي أن العلماء قد اختلفوا في تعريف اسم الفاعل وعمله اختلافاً شديداً، واضطربوا في ذلك اضطراباً بعيداً. وهدفي من هذه الدراسة معالجة الخلاف بين العلماء الكرام في قضاياها المختلفة، معالجةً قد تحلّ التزاع وترفع الخلاف.

### مصطلح اسم الفاعل

اختلف البصريون والكوفيون في اسم الفاعل، وقد استقرّ هذا المصطلح في كتب النحو، وهو مصطلح بصري<sup>1</sup>، وهو عندهم من الأسماء. وعدّه الفراء الكوفي جزءاً من الفعل المضارع، وسمّاه الفعل الدائم، فقال: "قال الكسائي الكوفي في إدخالهم (أن) في (مألك): هو بمترلة قوله: ما لكم ألا تُقالوا، ولو كان ذلك على ما قال، لجاز في الكلام أن تقول: ما لك أن قُمتَ، وما لك أنت قائمٌ، وذلك غير جائز؛ لأن المنع إنما يأتي باستقبال؛ فتقول: منعتك أن تقومَ، ولا تقول: منعتك أن قمتَ؛ فلذلك جاءت في (مألك) في المستقبل، ولم يأت في (دائم) و(ماض)<sup>2</sup>.

فقد أراد بالمستقبل: الفعل المضارع، وباللدائم: اسم الفاعل، وبالماضي: الفعل الماضي. وعطف (ماض) على (دائم) يدلّ على أنه كان يسمّي اسم الفاعل فعلاً دائماً. وسمّاه فعلاً في مواضع كثيرة في تفسيره وسمّاه الحرف أيضاً، إذ قد يطلق لفظ الحرف ويراد به كلمة<sup>3</sup>. وقد قال في تفسير قوله تعالى: ﴿خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ...﴾ (القلم: 43، والمعارج: 44): "إذا تقدّم الفعل قبل اسم مؤنث، وهو له أو قبل جمع

<sup>1</sup> سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنق، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988/1408)، ج1، ص108، 164.

<sup>2</sup> الفراء، يحيى بن زياد بن عبد الله، معاني القرآن (بيروت: عالم الكتب، 1980)، ج1، ص20.

<sup>3</sup> المصدر السابق، ج1، ص317، ج2، ص42، 80-81، 222، 420، ج3، ص105.

مؤنث، مثل: الأبصار، والأعمار وما أشبهها، جاز تأنيث الفعل وتذكيره وجمعه، وقد أتى بذلك في هذا الحرف، فقرأه ابنُ عباس: (خاشعاً)<sup>1</sup>.

لقد اعتبر الفراء (خُشَعًا) فعلاً في الآية المذكورة، يبدو من هذا أنه عدَّ اسمَ الفاعل فعلاً، وجعله قسيمَ الماضي والمضارع، واختاره الكوفيون الذين جاؤوا بعده كما حدث لثعلب حين سأل ابن كيسان عن رفع (أبوه) من نحو: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه)؛ فقال ثعلب: أو ليس هو عندكم اسماً وتعيبوننا بتسميته فعلاً دائماً؟. وأيده من المحدثين د. مهدي المخزومي إذ يقول: "ويبدو أن الفراء كان صادق الملاحظة في تسمية اسم الفاعل فعلاً دائماً". ودحض رأيه من المحدثين إبراهيم السامرائي قائلاً: "ولسنا ندري لِمَ أطلق الفراء على هذا البناء مصطلح (الدائم)، ذلك أن لفظ (دائم) يشير إلى الدوام والاستمرار، والشواهد التي استقريناها من لغة التزليل وكلام العرب لا تشيرُ إلى أن البناء (فاعل) يعطي هذه الفائدة الزمنية، فهو يدل على الحال والاستقبال إن كانت هناك قرينة تصرفه إلى ذلك، كما يدل على الماضي إن كان المعنى يقتضي هذا الزمن"<sup>2</sup>.

إن دوام الفعل عند الفراء يتعلق بزمن التكلم والزمن النحوي ليس هو الزمن الطبيعي؛ فقولك: قائم، يدل على دوام قيامك قبل الكلام وبعده، وليس بقاءك قائماً في كل حين. وهذا هو تأويل مذهب الفراء، وبه يرد على كلام السامرائي.

إن تسمية الفراء اسمَ الفاعل بالفعل الدائم وإن لم تكن موفقة تماماً -مادامت هناك فروق متعددة بين الفعل واسم الفاعل مبنئ ومعنى- إلا أنه طرح فكرةً جيدةً عن سمات اسم الفاعل، وهي دوامه وثبوته بالنسبة إلى الفعل. والشواهد الدالة على سمة الثبوت والدوام لاسم الفاعل كثيرة في كلام الله عز وجل، وكلام العرب

<sup>1</sup> الفراء، معاني القرآن، ج3، ص105.

<sup>2</sup> السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980/1400)، ص35.

الفصحاء، منها قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ...﴾ (الملك: 19)؛ فقد فرّق بين اسم الفاعل والفعل المضارع فلم يقل: صافات وقابضات أو يَصْفِقْنَ وَيَقْبِضْنَ، وذلك أن الأصل في الطير أن صفّ الأجنحة، والقبض طارئ، فكان الصفّ بصيغة الاسمية للدلالة على الثبوت، والقبض بصيغة الفعلية للدلالة على التجدد والحدوث. قال الزمخشري: "فإن قلت لِمَ قيل: (ويقبضن) ولم يقل: (قابضات)؟ قلت: لأن الأصل في الطيران هو صفّ الأجنحة؛ لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء، والأصل في السباحة مدّ الأطراف وبسطها، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك، فجاء بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل على معنى أنهم صافات ويكون منهن القبض تارة بعد تارة كما يكون من السابح".<sup>1</sup> يتبيّن مما سبق أن اسم الفاعل أدوم وأثبت من الفعل، ولكن درجة الثبات والدوام والاستمرار تختلف في أسماء الفاعلين بين الحين والآخر، فكلمة (عاكفون) على سبيل المثال لن تصل درجة الثبوت والدوام في كلمة (المتقون) في الآيتين الآتيتين: أ- ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ...﴾ (البقرة: 177) ب- ﴿وَلَا تَبْشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ...﴾ (البقرة: 187).<sup>2</sup>

### تعريف اسم الفاعل

عرّف النحاة اسم الفاعل بتعريفات متعددة تفيد دلالة أساسية واحدة مع فروق بسيطة. ولم يقدّم سيويه (ت: 180هـ) — على عادته التي التزمها في كل موضوعاته تقريباً — أيّ تعريف له؛ فقد اكتفى بذكر مسأله وأحكامه،<sup>3</sup> وتبعه المبرّد (ت:

<sup>1</sup> الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشاف (بيروت: دار المعرفة، د. ت)، ج 4، ص 138.

<sup>2</sup> قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال (دمشق، ط2، 1401 / 1981)، ص 156.

<sup>3</sup> سيويه، الكتاب، ج 1، ص 108، 130، 171، 175، 176.

285هـ) ولم يتطرق إلى ذكر تعريفه.<sup>1</sup> أمّا الزمخشري فعرفه بقوله: "هو ما يجري على (يَفْعَلُ) من فَعْلِهِ...".<sup>2</sup>

وناقش ابن الحاجب (ت: 646هـ) قوله هذا، وذكر أن الحدّ ليس جامعاً؛ لأنه إذا كان لما مَضَى؛ فإنه ليس واقعاً موقع (يَفْعَلُ)، وإنما هو واقع موقع (فَعَلَ)، وإن أراد بالجارى أنه على مثل حركاته وسكناته، ورُدَّ عليه أن ثمَّ أشياء تجري على (يَفْعَلُ) بهذا الاعتبار وليست باسم الفاعل، ثم قال: "أولى من هذا أن يقال: هو المشتق من فِعْلٍ لمن نسب إليه على نحو المضارع".<sup>3</sup> وعرفه بقوله: "اسم الفاعل ما اشتقَّ من فِعْلٍ لمن قام به بمعنى الحدوث...".<sup>4</sup>

ويتابع ابن المعطي (ت: 669هـ) ابن الحاجب في هذا ولكنه يذكر كلمة المصدر صراحةً، حيث يقول: "وهو المشتق اسماً لمن ينسب إليه ذلك المصدر، جارياً على فعله المضارع".<sup>5</sup> ويعرفه ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت: 688هـ) قائلاً: "اسم الفاعل: الصفةُ الجارية على الفعل المبني للفاعل في حركاته وسكناته".<sup>6</sup> وقد ارتضى ابن مالك (ت: 672هـ) تعريفاً لاسم الفاعل لا يخرج - مع طوله - عن التعريفات السابقة، ولكنه يزيده إيضاحاً حيث يقول: "وهو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير

<sup>1</sup> المرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق حسن حمد، وإميل يعقوب (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1420 / 1999)، ج3، ص422.

<sup>2</sup> الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية (بيروت: دار الجيل، د. ت)، ص226.

<sup>3</sup> ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى بناي العليلي (بغداد: مطبعة العاني)، ج1، ص638.

<sup>4</sup> ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو، شرح الرضي (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت)، ج2، ص198.

<sup>5</sup> ابن المعطي، شرح ألفية ابن المعطي، تحقيق د. علي موسى الشمولي (الرياض: مكتبة الخريجي، 1405 / 1985)، ج2، ص979.

<sup>6</sup> الإشبيلي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، البسيط في شرح جهل الزجاجي، تحقيق د. عياد بن عيد الشيبني (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1407 / 1986)، ج2، ص997.

والتأنيث على المضارع من أفعالها<sup>1</sup>، أي في الحركات والسكنات، فأخرج غير الجاري كسهل وكريم، والجاري على الماضي لا المضارع كـ (فَرِحَ وَيَقِظُ)، وأخرج باب (أهيف وأعمى) وإنما جرى على المضارع في التذكير دون التأنيث؛ لأن مؤنثه على (فَعْلَاء) بخلاف اسم الفاعل فإنه جارٍ فيهما؛ لأن التاء في نية الانفصال، وأخرج أمثلة المبالغة (لمعناه أو معنى الماضي)، أي: لمعنى المضارع من الحال والاسقبال، فخرج باب ضامر الكشح ومنطلق اللسان، فلا ينوى به استقبال ولا مُضَيٍّ، بل المراد معنى ثابت. ولذا أضيف إلى فاعل معنى، كالصفة التي لا تجري على المضارع، فيقال: ضامر الكشح، كما يقال: لطيف الكشح<sup>2</sup>. ويعرفه ابن هشام (ت: 761هـ) ذاكراً كلمة الحَدَثَ حينئذ، فيقول: "وهو: ما دلَّ على الحَدَثِ والحُدُوثِ وفاعله"<sup>3</sup>. ويجذف ذكر الحدث والحدوث معاً حينئذٍ آخر، مضيئاً إليه شيئاً آخر، حيث يقول: "هو الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته"<sup>4</sup>. ويعرفه في موضع آخر بصورة أخرى قائلاً: "وهو: ما اشتقَّ من فعل لمن قام به على معنى الحدث..."<sup>5</sup>. ويسايد الأزهري فيقول: "وهو ما دلَّ على الحدث والحدوث وفاعله"<sup>6</sup>. ويقصد بالحدَث معنى المصدر، وبالحدوث ما يُقابل الثبوت، فـ (قائماً) مثلاً في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا...﴾ (الجمعة: 11)، يدل على

<sup>1</sup> ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات (بيروت: دار الكاتب العربي، 1967/1382)، ص136.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص136.

<sup>3</sup> ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج2، ص248.

<sup>4</sup> ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مكتبة السعادة، 11 ط، 1383 / 1963)، ص270.

<sup>5</sup> ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق بركات يوسف هبّود (بيروت: دار الفكر، 1994/1414)، ص507.

<sup>6</sup> الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000 / 1421)، ج2، ص11.

القيام وهو الحَدَث، وعلى الحدوث، أي التغيير فالقيام ليس ملازمًا له ﷻ، ويدل على ذات الفاعل، أي صاحب القيام.

يبدو مما سبق ومن خلال قراءة القرآن الكريم وحصر مواضع استعمال اسم الفاعل فيه، أن التعريفات التي استقرت في كتب النحو، ليست جامعة؛ لأننا نجد وجدت أن كثيرًا من أسماء الفاعلين في التثنية جاء دالًّا على معنى الثبوت والدوام لا الحُدُوث والتغيير، حتى إن بعض العلماء صرَّح بذلك حيث قال الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ (العنكبوت: 3) "إن اسم الفاعل يدل في كثير من المواضع على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه، والفعل الماضي لا يدلُّ عليه، كما يقال: فلان شارب الخمر، وفلان نفذ أمره، وفلان نافذ الأمر، فإنه لا يُفهم من صيغة الفعل التكرار والرسوخ، ومن اسم الفاعل يُفهم ذلك".<sup>1</sup> وقال الشيخ ياسين الحمصي: "وكثيرًا ما يُستعملُ اسم الفاعل من غير إفادة التجدد والحدوث."<sup>2</sup>

يتضح مما سبق أن اسم الفاعل يدلُّ على الثبوت، كما يدل على الحدوث والتجدد، و إذن يمكن أن ننظر إلى التعريف ونحدده استنادًا إلى الاستعمال اللغوي وجريانه وشيوعه، فنقول:

"هو اسم مشتق من المصدر، يدل على الحدث والحدوث تارةً وعلى الثبوت تارةً أخرى، وعلى فاعله". وقد اخترت هذا التعريف؛ لأنه تبين من خلال النصوص القرآنية أن اسم الفاعل يدل على التجدد كما يدل على الثبات.

1 محمد فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، ج25، ص29.

2 الحمصي، ياسين بن زين الدين، حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي

الخلي، 1934/1353)، ج2، ص146.

## عمل اسم الفاعل

لاشكَّ في أنَّ مسألة إعمال اسم الفاعل من أهمِّ مسائله، ومع ذلك فيها اضطراب شديدٌ. فما من نحويٍّ إلا تناول هذا الجانب. ولاجرمَ اختلفوا فيها كما اختلفوا في مسائل أخرى، فبعضهم لجأ إلى القول بأنه شاذٌّ أو سماعيٌّ لا يقاس عليه، وبعضهم الآخر ذهب إلى أنه قياسيٌّ يمكن القياس عليه، واعتمدوا في ذلك كله إمَّا على سماع من العرب، وإما على قياس على مسموع. والقياس هو الأساس عند الجمهور الذي لا يمكن الخروج عليه، يقول ابن جني تحت عنوان: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب": ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع. فإذا حدا إنسان على مثلهم، وأمَّ مذهبهم، لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعًا، ولا أن يرويهِ رواية<sup>1</sup>. وجاء في المصباح المنير: "عدم السماع لا يقتضي عدم الاطراد مع وجود القياس"<sup>2</sup>. لقد كان الكسائي يؤمن بأن النحو إنما هو ضرب من القياس، ويشير إلى مقدار نفوذه فيه وهو القائل<sup>3</sup>:

إنما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعُ      وبه في كلِّ أمرٍ يُتَّبَعُ

وقد وضع النحاة (المُضَارَعَةُ) أساسًا له، من هذا المنطلق اختلفوا في أحكامه الفرعية، فمشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع جعلته يعمل كما يعمل الفعل. ولذا انقسم النحاة قسمين: القسم الأول القائلون باسمية اسم الفاعل، وهذا القسم انقسم إلى فريقين أيضًا: فريق اعتمد على المضارعة اللفظية والمعنوية، وفريق آخر عوّل على المضارعة المعنوية فقط دون النظر إلى اللفظية؛ فنشبت من هذا اختلاف في الفروع أيضًا. والقسم الثاني القائلون بفعلية اسم الفاعل.

<sup>1</sup> ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار (بيروت: دار الهدى، د. ت)، ج 1، ص 367.

<sup>2</sup> الفيومي، المصباح المنير، تحقيق حمزة فتح الله (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1926)، مادة خلف.

<sup>3</sup> شوقي ضيف، المدارس النحوية (مصر: دار المعارف، 1968)، ص 176.



## المذهب الأول: القائلون باسمية اسم الفاعل

### أ — القائلون بالمضارعة اللفظية والمعنوية

ذهب هذا الفريق — وهم الجَمَّ الغفير — إلى أن اسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل المضارع لفظاً ومعنى؛ فإذا انعدم ركن من هذين الركنين انعدم عمله، كاسم الفاعل الدالّ على المضي فإنه لا يعمل؛ لأنه لا مجاراة بينهما؛ لأن الفعل المضارع يدل على الحال والاستقبال. قال سيبويه: "هذا باب من اسم الفاعل [الذي] جَرَى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرةً منوناً، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غداً. فمعناه وعمله مثلُ هذا يَضْرِبُ زيدًا (غداً). فإذا حدثت عن فعلٍ في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة، فمعناه وعمله مثلُ (هذا) يَضْرِبُ زيدًا الساعة.... فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً".<sup>1</sup>

فقول سيبويه دالٌّ — صراحةً — على أن اسم الفاعل يعمل لمشابهته للفعل المضارع لفظاً ومعنى. وعليه دلّ قول المرّدد القائل: "فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع، أو ما تفعله بعد؛ ولم يقع، جرى مجرى المضارع في عمله وتقديره؛ لأنه في معناه".<sup>2</sup> وكذلك قال ابن كمال باشا وابن يعيش وابن عصفور والرضي وابن عقيل: إن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل لمشابهته الفعل المضارع لفظاً ومعنى. ومعنى جريانه في اللفظ أنه جار عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف، لموافقة (ضارب) لـ (يَضْرِبُ) ومُكْرِم لـ (يُكْرِمُ).<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سيبويه، الكتاب، ج1، ص164.

<sup>2</sup> المرّدد، المقضب، ج3، ص422.

<sup>3</sup> ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد (عمّان: دار الفكر، د. ت)، ص221، وانظر موفق الدين يعيش بن علي ابن يعيش، شرح المفصل (القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية)، ج6، ص68، وأبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي، شرح جهل الزجاجي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998/1419)، ج2، ص3، ورضي الدين الإسترابادي، شرح كتاب الكافية، ج2، ص199، وجماء الدين عبد الله ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار الفكر، 1979/1399)، ج3، ص106.

يتضح مما سبق أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا شابه الفعل المضارع لفظاً ومعنى، وإذا انفرد بأحد هذين الشرطين فلا يعمل؛ لأنه يؤدي إلى بطلان كثير من الفروع التي بنيت على هذا الأساس. ولكني لا أوافقهم على هذا الأساس؛ لأنه لا مضارعة بينهما لا لفظاً ولا معنى، كما سيأتي إن شاء الله.

وقد ذكر النحاة أوجه التشابه بين اسم الفاعل والفعل المضارع موضحين المضارعة اللفظية والمعنوية، وهي على النحو الآتي:

أولاً: إن الفعل المضارع أُعْرِبَ لمضارعه الاسم؛ لأن أصل الإعراب للأسماء وأن اسم الفاعل عمل لمضارعه الفعل المضارع؛ لأن أصل الأعمال للأفعال، فيقال مثلاً: هو يَضْرِبُ، ولن يَضْرِبَ، ولم يَضْرِبْ، فاختلف آخره باختلاف العوامل كما كان ذلك في الاسم، كذلك يُعْطَى الاسم عمله، فيقال مثلاً: هذا رجلٌ مَكْرَمٌ أبوه زيداً، كما يقال: يُكْرَمُ أبوه زيداً.<sup>1</sup> قال سيبويه: "فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبته؛ لأنه إنما أُجْرِيَ مُجْرَى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكلُّ واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سيوى ذلك المعنى جرى بجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل؛ لأنه إنما شُبِّهَ بما ضارعه من الفعل كما شُبِّهَ له في الإعراب".<sup>2</sup> قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ...﴾، (الرعد: 17)، وقال: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ...﴾ (آل عمران: 85)، وقال: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ...﴾ (التوبة: 104).

<sup>1</sup> أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، علل النحو، تحقيق د. محمود جاسم محمد الدرويش (الرياض: مكتبة الرشيد، ط1، 1999/1420، ص301، وانظر ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق د. حسين الفتلي (النجف الأشرف: مطبعة النعمان، 1973)، ج1، ص145، وأبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، تحقيق د. علي الحمد (إربد، الأردن: دار الأمل، 1984/1404)، ص84، وعبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان (العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1982)، ج1، ص506.

<sup>2</sup> سيبويه، الكتاب، ج1، ص171.

وبناءً على أقوال النحاة نرى أن الأفعال المضارعة (يَضْرِبُ) و(يَقْبَلُ) و(يَعْلَمُوا) قد تغيرت أو آخرها باختلاف العوامل كما اختلف أو آخر أسماء الفاعلين (البالغة وحاجزا والجاهلين) في قوله تعالى: أ - ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ...﴾، (الأنعام: 149)، ب - ﴿وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾ (النمل: 61)، ج - ﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (البقرة: 67).

فشابه الفعل المضارع اسم الفاعل من هذه الناحية؛ لأن أصل الإعراب للأسماء، وكذلك حُمِلَ كل واحد منهما على الآخر، فأعطي العمل لاسم الفاعل الذي هو أصل الفعل كما أعطي الإعراب للفعل المضارع الذي هو أصل الأسماء، كقوله تعالى: أ - ﴿اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ...﴾ (الرعد: 26)، ب - ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ...﴾ (المائدة: 28).

فاسم الفاعل (باسط) في الآية الثانية نصب (يدي)، كما أن الفعل المضارع (يَسْطُرُ) في الآية الأولى نصب (الرزق) فأعطي عمل الفعل المضارع له لمشابهته له. وأنا لا أنكر ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن الفعل المضارع أُعْرِبَ لمشابهته الأسماء. ولكن هذا لا يوجب حمل كل واحد من الفعل المضارع واسم الفاعل على الآخر لأن هناك أسماء أخرى ما عدا اسم الفاعل لا تعمل، مثل اسم التفضيل واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة وأسماء الأعلام وغيرها. فلم يعمل اسم الفاعل خاصةً من بينها حملاً على المضارع؟ وبهذا بدا أنه لا يعمل بسبب حملة على المضارع كما أعرب الفعل المضارع حملاً على الأسماء، وإنما يعمل لسبب آخر كما سيأتي.

ثانياً: دخول لام الابتداء عليه، نحو: إن زيداً ليقوم، كما تدخل على الاسم، نحو: إن زيداً لائق؛ فوجدت المشابهة بين اسم الفاعل والفعل.<sup>1</sup> كقوله تعالى: أ -

<sup>1</sup> كمال الدين أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار الفكر، د. ت) ج2، ص549، مسألة 73.

﴿وَأِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا...﴾ (المجادلة: 2)، ب - ﴿وَإِنَّ السَّاعَةَ لَأْتِيَةٌ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾ (الحجر: 85).

فدخلت لام الابتداء على الفعل المضارع (ليقولون) في الآية الأولى، كما دخلت على اسم الفاعل (لآتية) في الآية الثانية، فشابه الفعل المضارع اسم الفاعل وأعطي إعرابه له، فعمل اسم الفاعل حملاً عليه.

ومرة أخرى لا أوافق على هذا القول، إذ لا مضارعة بينهما؛ لأن لام الابتداء تدخل على الأسماء الأخرى، مثل اسمي الزمان والمكان والضمير والأعلام وغيرها؛ فلا يجوز لنا أن نحمل المضارعة على اسم الفاعل فقط. ولم لا نحمله على اسمي الزمان والمكان وهما لا يعملان؟ قال تعالى: أ - ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى...﴾ (التوبة: 108)، ب - ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ...﴾ (العنكبوت: 64).

فلام الابتداء لا تدخل على اسم الفاعل فحسب، بل تدخل على اسمي الزمان والمكان والضمير وغيرها، كما في الآيتين المذكورتين، إذن فمن غير السائغ أن يجعل الفعل المضارع مشابهاً لاسم الفاعل خاصةً ثم يحمل على الفعل المضارع للعمل.

ثالثاً: إنه يجري على حركاته وسكناته وعدد حروفه، مثل: (ضَارِب) على وزن (يَضْرِبُ).<sup>1</sup> ويعرض ابن الخشّاب ذلك موضعاً بقوله: ومعنى جَرِي هذا الاسم على الفعل في حركاته وسكناته أن عدد حروف (ضَارِب) كعدد حروف (يَضْرِبُ)، وضاد (ضارب) مفتوحة كما ياء (يَضْرِبُ) مفتوحة، والألف الثانية وهي الساكنة، كما ثاني (يَضْرِبُ) ساكن، وهي الضاد والراء فيهما ثالثة مكسورة، والباء فيهما

<sup>1</sup> أبو اليركات الأنباري، الإنصاف، ج2، ص550، مسألة 73، وانظر الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمين، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان العثيمين (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1990)، ج3، ص99، وابن المعطي، شرح ألفية ابن المعطي، ج2، ص979، وابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تحقيق د. هادي نمر (بغداد: مطبعة الجامعة المستنصرية، 1977/1397)، ج2، ص95، والجرجاني، كتاب المقتصد، ج1، ص506.

حرف إعراب، وكذلك (مُكْرِم) كـ (يُكْرِمُ)، لأن الأصل في الفعل يُؤَكْرِمُ.<sup>1</sup> وقال ابن عقيل: وإنما أُعْمِلَ لجرِيَانِهِ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ الْمَضَارِعُ، وَمَعْنَى جَرِيَانِهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُوَافِقٌ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ، لِمُوَافَقَةِ (ضَارِبٍ) لـ (يَضْرِبُ).<sup>2</sup>

ويبدو من قولي ابن الحشَّاب وابن عقيل أن المضارعة اللفظية لا تحصل إلا في عدد الحروف وفي الحركات المتشابهة، والأصل في هذه الحركات هي كسر ما قبل آخره، كما في (ضَارِبٍ) و(يَضْرِبُ) في حين أننا نرى أن (نَاصِرٍ وَسَامِعٍ وَفَاتِحٍ وَفَارِحٍ وَمُتَقَبِّلٍ وَمُتَدَارِسٍ) لا يبقى لها هذا الكسر فيما قبل أواخرها في الأفعال التي اشتقت منها (يَنْصُرُ وَيَسْمَعُ وَيَفْتَحُ وَيَفْرَحُ وَيَتَقَبَّلُ وَيَتَدَارِسُ) ومثلها كثير لا يحصى مما يبطل المضارعة الشكلية التي جعلوها أساساً لمذهبهم.

الوجه الثاني: أن النحاة قرروا أن اسم الفاعل إذا كان صلة لا يعمل مطلقاً، ماضياً أو حالاً أو استقبلاً، قال سيبويه: "هذا بابٌ صار الفاعلُ فيه بمرتلة الذي فعَلٌ في المعنى، وما يَعْمَلُ فيه، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى [هذا] الذي ضَرَبَ زيداً، وعَمِلَ عمله..."<sup>3</sup>

فإذا عمل بمعنى الماضي فلا مضارعة بينه وبين الفعل الماضي سواء في تماثل الحركات أم تقابلها. وذهب جماعة منهم أبو علي الفارسي والرَّماني إلى أن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا ماضياً.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ابن الحشَّاب، المرجل، ص236.

<sup>2</sup> ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص106.

<sup>3</sup> سيبويه، الكتاب، ج1، ص181-182.

<sup>4</sup> الرضي، شرح الكافية، ج2، ص201، وانظر بهاء الدين ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات (دمشق: دار الفكر، ط1، 1402/1982)، ج2، ص198، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تصحيح محمد بدر الدين النعساني (القاهرة: مطبعة السعادة، ط1، 1327)، ج2، ص96.

فقول هؤلاء الطائفة يهدم المضارعة اللفظية هدمًا تامًا. وقد أحسَّ ابن هشام بضعف المضارعة والهدام ما ذهب إليه، وتنازل عن قوله الثاني وأتى بتأويل ثالث في معنى اللبيب حيث يقول: "وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذَاهِبٌ وَيَذْهَبُ، وَقَاتِلٌ وَيُقْتَلُ. ولهذا قال ابن الخشاب: وهو وزن عروضي لا تصريفي".<sup>1</sup>

يتبين مما سبق أن اسم الفاعل لا يعمل لمشابهته الفعل المضارع؛ لأن صيغ المبالغة واسم المفعول والمصدر تعمل باتفاق مع أنها لا تجري على الفعل المضارع. يقول تعالى: أ - ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ...﴾ (البقرة: 85)، ب - ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ...﴾ (الحج: 40)، ج - ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ (هود: 107).

ولو كانت المضارعة تسبب العمل في اسم الفاعل فما الذي سبب العمل في اسم المفعول وصيغ المبالغة والمصدر، "فإن قيل: لعملها علة أخرى: قلنا مهما أمكن أن تكون العلة واحدة بلا كلفة كان أولى".<sup>2</sup>

ويبدو لي أن اسم الفاعل مشتق من المصدر وهو أصل المشتقات جميعًا، كما يراه البصريون.<sup>3</sup> والمصدر يتضمن معنى الحدث ويعمل في الأزمنة كلها مع السياق والقرائن، وكذلك اسم الفاعل يعمل بسبب احتوائه الحدث المأخوذ من المصدر. وهذا الحدث يوجد في الفعل المضارع والماضي على حد سواء، ولا يقول النحاة إن المصدر وغيره يعمل لمشابهته الفعل، فلا مسوغ لنا أن نقول إن اسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل؛ لأن هناك فروقًا بينهما كما سيأتي.

رابعًا: يرى النحاة أن اسم الفاعل يضارع الفعل المضارع من حيث كونه يثنى ويجمع؛ فيقال: ناصران وناصرون وناصرة وناصرتان، كما يقال ينصران وينصرون

<sup>1</sup> ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مطبعة محمد علي صبيح، د. ت) ص 458-459.

<sup>2</sup> ابن هشام الأنصاري، شرح اللوحة البدرية، ج 2، ص 59.

<sup>3</sup> الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، 237، مسألة: 28.

فيلحق الألف والنون والواو والنون.<sup>1</sup> ويرى ابن يعيش أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، لكن اسم الفاعل يثنى ويُجمع على حسب ما يكون له من الفعل فتكون تثنية اسم الفاعل وجمعه جارياً مجرى الفعل وأولى الجموع بذلك الجمع السالم لأنه يسلم فيه لفظ واحده، فتكون طريقته طريقة الواحد، والواحد جارٍ مجرى الفعل، وزيادة التثنية والجمع تجري مجرى الزيادتين اللاحقتين للفعل فتقول: هذان ضاربان زيداً، كما تقول: يضربان زيداً، وهم ضاربون زيداً، كما تقول: يضربون زيداً.<sup>2</sup>

يظهر من قول ابن يعيش وجهان: الوجه الأول أن مفرد اسم الفاعل جارٍ مجرى الفعل، وقد مضى الرد عليه لأنه ثبت أن مفرد اسم الفاعل لا يجاري الفعل المضارع. والوجه الثاني أن المثنى والجمع يجريان مجرى مثنى المضارع ومجموعه، وهو مردود أيضاً لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع، كما يثنى اسم الفاعل ويُجمع، وتلحق علامات التثنية والجمع الفعل للدلالة على تثنية الفاعل وجمعه لا للدلالة على تثنية الفعل وجمعه. وقد أحسَّ الجرجاني بضعف مضارعة اسم الفاعل المثنى والجمع بالفعل المضارع، قال: التشبيه في هذا من جهة اللفظ والظاهر، وذلك أن (ضاربان) كـ (يضربان)، و(ضاربون) كـ (يضربون) في لحاق الألف والنون والواو والنون. وأما التقدير فمختلف لأجل أن الألف والواو في (ضاربان وضاربون) حرفان بمتزلتتهما في (رجُلان والزيدان والزيدون). وهما في (يضربان ويضربون) اسمان قائمان مقام الاسم الظاهر، والنون في (ضاربان وضاربون) عوض من الحركة والتنوين، وفي (يضربان ويضربون) قائم مقام الرفعة فالتشابه من جهة الظاهر دون التقدير، فلهذا قال الشيخ أبو علي: وأنه يُثَنَّى ويُجَمَعُ كما يَلْحَقُ الأفعال علامة التثنية والجمع، ولم يقل: كما تُثَنَّى الأفعال وتجمع.<sup>3</sup>

1 الجرجاني، كتاب المقتصد، ج1، ص506.

2 ابن يعيش، شرح المفصل، ج6، ص75.

3 الجرجاني، كتاب المقتصد، ج1، ص506.

فالجرجاني قويّ الإحساس بضعف مضارعة اسم الفاعل المثني والمجموع، ولذلك ذهب إلى أنّ المشابهة من جهة اللفظ دون التقدير، وهذا غير سائغ أيضاً لأن اسم التفضيل يلحقه الألف والنون، والواو والنون، كـ (أفضلان وأفضلون) على الرغم من ذلك لا يقال: إنه يُجاري الفعل المضارع، كذلك لا توجد هذه المضارعة اللفظية في (ضاربة وضاربتان وضاربات). ثم إن العلامات التي تلحق أسماء الفاعلين هي علامات تثنية وجمع فقط. ولكنها في الأفعال ضمائر. قال أبو جعفر بن الزبير: "ألا ترى أن لفظ رجل لا يدل إلا على واحد، وإذا قلت: رجلان، دلّت الصيغة على اثنين فقط. فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة، وأيضاً فإن العرب لم تثنه. فإن قيل: إن الفعل مثني في قولك: يفعلان فالجواب: إن ذلك باطل لأنه لو كان مثني لجاز أن تقول: زيدٌ قاما إذا وقع منه القيام مرتين، والعرب لم تقل ذلك فبطل أن يكون مثني في ذلك الفعل".<sup>1</sup>

وقد اتضح من عرضنا لآراء هذا الفريق ومناقشتها أن اسم الفاعل لا يعمل لمضارعة الفعل المضارع لفظاً ومعنى، بل يعمل لكونه دالاً على الحدث لأنه مأخوذ من المصدر، والمصدر يدل على الحدث، ويعمل، ولا يقال إن الفعل يدل على الحدث مطلقاً فشابهه اسم الفاعل من هذه الناحية لأن اسم الفاعل مشتق من المصدر الذي يدل على الحدث ويعمل، فكذلك اسم الفاعل يدل على الحدث ويعمل.

### ب — القائلون بالمضارعة المعنوية

ذهب الفريق الثاني إلى أن اسم الفاعل يعمل لمضارعة الفعل في المعنى مطلقاً، سواء كان ماضياً أو حالاً أو استقبالياً. ولا يرون المضارعة اللفظية التي كانت أساساً عند الفريق الأول. قال السيوطي: "وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل

<sup>1</sup> جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد الرؤوف سعد (القاهرة: نشر مكتبة الكليات الأزهرية،



مصغراً بناءً على مذهبهم أن المعتبرَ شبهه للفعل في المعنى لا الصورة. قال ابن مالك في التحفة: "هو قوي بدليل إعماله محوِّلاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى دون الصورة وقاسه النحاس على التفسير"<sup>1</sup>.

إن المضارعة اللفظية جعلت الفريق الأول يُطلُّ إعمال اسم الفاعل ماضياً لأنه لا مشابهة بين الماضي واسم الفاعل حسب زعمهم. قال الأزهري: إنما عمل حملاً على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي لا الماضي لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه خلافاً للكسائي فإنه يميز عمله بمعنى الماضي.<sup>2</sup> فالكسائي من الفريق الثاني - وهو من الكوفيين - قد أجاز إعمال اسم الفاعل ماضياً لأن المضارعة حاصلة عندهم، وكذلك قولهم في المصغّر والموصوف، فالفريق الأول لا يُجيز إعمال اسم الفاعل المصغّر والموصوف؛ لأنهما لا يشبهان الفعل المضارع وقال الرضي: "ويُشترطُ في اسمي الفاعل والمفعول أن لا يكونا مصغّرين ولا موصوفين، لأن التصغير والوصف يُخرِجانهُ عن تأويله بالفعل"<sup>3</sup>.

وأما الفريق الثاني فيجيز إعمالهما، لأن الشبه اللفظي غير معتبر عندهم، والشبه المعنوي هو الأساس لديهم. وقد مضى الرد على الفريق الأول. أما الفريق الثاني فيبدو لي أنهم يريدون بالشبه المعنوي الدلالة على الماضي والحال والاستقبال. وكان الأولى أن يقولوا: إن معنى الحدث في اسم الفاعل جعله يعمل كما أن الفعل يعمل بوجود معنى الحدث سواء كان في الماضي أو الحال أو الاستقبال. ألا يعمل المصدر واسم المفعول وصيغ المبالغة بسبب الحدث؟ ولا قيدٌ فيها للزمان. ثم إن الفعل واسم الفاعل مشتقان من المصدر. معنى الحدث مأخوذ من المصدر.

<sup>1</sup> جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص95.

<sup>2</sup> خالد الأزهري، شرح التصريح، ج2، ص65-66، وانظر ابن عيش، شرح المفصل، ج6، ص77، والرضي، شرح الكافية، ج2، ص199، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص271.

<sup>3</sup> الرضي، شرح الكافية، ج2، ص203، وانظر الأزهري، شرح التصريح، ج2، ص65-66.

## المذهب الثاني: القائلون بفعلية اسم الفاعل

سبق أن ذكرتُ أنّ البصريين يعدّون اسم الفاعل من الأسماء. أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه ليس اسمًا بل هو فعل دائم. وقد مرّ بيانه في بداية البحث، ولا بأس من أن أعيدَ ما مضى من أفكار لتظلّ الصورة واضحةً في الذهن. إنّ الفراء أول من سمّاه بالفعل الدائم؛ وقد تبعت كتابه معاني القرآن ووجدت أنه يسمّيه بالفعل في مواضع كثيرة، كما ذكر ذلك الزجاجي في المجالس، وإنّ الأستاذ مهدي المخزومي صادق الملاحظة في قوله: "أما اعتبار اسم الفاعل فعلاً، وكونه قسيم الماضي والمضارع فهو رأي الفراء، زعمه أيضاً، وعليه الكوفيون الذين جاؤوا بعده، ولم تقع لي نسبة ذلك إلى الفراء في كتب النحو التي استطعت الوقوف عليها، ولكنني وجدتها في موضعين: أحدهما: "مجالس اللغويين والنحاة" لأبي القاسم الزجاجي، كما يستظهر نسبته إليه، والثاني: كتاب "معاني القرآن" للفراء<sup>1</sup>. وقال الفراء: "وقوله: ﴿فلا تحسبنّ اللهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ...﴾ (إبراهيم: 47) أضفت (مخلف) إلى الوعد ونصبت الرسول على التأويل. وإذا كان الفعل يقع على شيئين مختلفين، مثل: كسوتك الثوب وأدخلتك الدار، فابدأ بإضافة الفعل إلى الرجل فتقول: هو كاسي عبد الله ثوباً، ومدخله الدار. ويجوز: هو كاسي الثوب عبد الله ومدخل الدار زيداً، جاز ذلك لأن الفعل قد يأخذ الدار كأخذه عبد الله".<sup>2</sup> فالفراء سمّى اسم الفاعل فعلاً بقوله: "فابدأ بإضافة الفعل إلى الرجل" و"لأن الفعل قد يأخذ الدار".

وأرى أن ما ذهب إليه الفراء وغيره في جعل اسم الفاعل فعلاً غير سائغ، لأنه يعمل لدلالته على الحدث ولو جعلنا اسم الفاعل بسبب الدلالة على الحدث فعلاً، فلم

<sup>1</sup> المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، ص 238-239.

<sup>2</sup> الفراء، معاني القرآن، ج 2، ص 79-80.

لا يُجعل المصدر واسم المفعول وصيغ المبالغة وغيرها التي تدل على معنى الحدث، أفعالاً، فبان بطلان ما ذهبوا إليه. ثم إن اسم الفاعل يقبل علامات الاسم من الجر والتنوين والتعريف بال والإسناد له والنداء والتصغير والوصف وغيرها خلافاً للفعل.

### الحالة الأولى: المجرد من ال

إن كان اسم الفاعل مجرداً من ال فهو يعمل عمل الرفع وعمل النصب وعمل الجر، فإذا رفع الفاعل فهو إما أن يكون ضميراً أو اسماً ظاهراً، فإذا كان ضميراً فقد ذكر ابن عصفور أن النحاة اتفقوا على أنه يرفعه<sup>1</sup> ويرى الإسترابادي أنه يرفع الضمير المستتر بالاتفاق.<sup>2</sup> وذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يعمل الرفع إذا كان ماضياً.<sup>3</sup>

قال محمد محيي الدين عبد الحميد: "إن النقل عن الجمهور اختلف في رفع اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي للفاعل المضمّر فقال فريق: إنه جائز باتفاق الجميع، وقال قوم: إنه مختلف فيه، ونقل هؤلاء المنع عن ابن خروف وابن طاهر، ولكن الصواب أنه لا خلاف فيه.<sup>4</sup> وقال الرضي إنه لا يحتاج للرفع إلى شرط زمان.<sup>5</sup> يبدو أن ما ذهب إليه ابن طاهر وابن خروف، بعيد عن الصحة، والحق مع الجمهور، ولكن شرط الاعتماد متحتم على الرغم من أن النحاة لم يتطرقوا إلى ذكره، إلا أن عباس حسن يقول: "فإن كان مجرداً منها رفع فاعله بغير شرط إن كان الفاعل ضميراً مستتراً أو بارزاً...".<sup>6</sup>

<sup>1</sup> الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د. ت) ج1، ص554.

<sup>2</sup> خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح، ج2، ص12.

<sup>3</sup> الأشموني، شرح الأشموني، ج1، ص554.

<sup>4</sup> ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص388.

<sup>5</sup> رضي الدين الإسترابادي، شرح الكافية، ج2، ص199.

<sup>6</sup> عباس حسن، النحو الوافي (القاهرة: دار المعارف، ط5، 1980)، ج3، ص247.

وإذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا فقد اختلف النحاة في رفع اسم الفاعل الدال على المضي إياه، فظاهر كلام سيويه أنه يرفعه، واختاره ابن عصفور وصحّحه السيوطي ولكن بشرط الاعتماد<sup>1</sup> وذهب ابن جني والشّلوين إلى أنه لا يرفع الظاهر<sup>2</sup>.  
فقول ابن جني والشّلوين في عدم رفع اسم الفاعل المراد به المضي، الاسم الظاهر، بعيد عن الصحة؛ لأن اسم الفاعل - في رأيي - يعمل الرفع أو النصب سواء كان ماضيًا أو حالاً أو استقبلاً، ولكن بشرط الاعتماد كما سيأتي، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَّبِعُونَ مَا هُم فِيهِ وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأعراف: 139). ف (باطل) اسم الفاعل الدال على المضي، عمل الرفع في (ما) واعتمد على (هؤلاء).

وأما نصب المفعول به فلا يجوز إلا بعد استيفاء بعض الشروط، منها شرط خاص بالنصب وهو دلالة على الحال والاستقبال لا المضي، والكسائي يرى أنه ينصب مع الماضي كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِأَسِطُّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ...﴾ ولاداعي لتأويل البصريين أما حكاية الحال الماضية، ومنها شرطان عامان للرفع والنصب جميعاً وهما: الاعتماد وعدم كونه مصغراً ولا موصوفاً.

### أولاً: شرط الاعتماد

يرى معظم النحاة أن اسم الفاعل فرع عن الفعل، فلا يعمل عمله إلا إذا اعتمد على شيء لأن مراتب الفروع بعد مراتب الأصول<sup>3</sup>. قال ابن جني: إن اسم الفاعل يعمل لمشاهته الفعل المضارع، كما أن الفعل المضارع يُعَرَّبُ لإعراب اسم الفاعل، والفروع تنحطّ أبداً عن درجات الأصول، فاسم الفاعل فرع على الفعل ولذا كان

<sup>1</sup> سيويه، الكتاب، ج1، ص171-172، والأشعري، شرح الأشعري، ج1، ص554، وخالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح، ج2، ص12، وابن هشام، مغني اللبيب، ص905-906، وعباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص247.

<sup>2</sup> الأشعري، شرح الأشعري، ج1، ص553.

<sup>3</sup> عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد، ج1، ص508.

أضعف منه في العمل، كقولك: زيدٌ ضاربٌ عمرًا، وزيدٌ ضاربٌ لعمرٍو؛ فأنت مخير بين أن تعديه بنفسه أو أن تعديه بحرف الجر لأنه ضعيف. ولا يقال ذلك في الفعل فلا تقول: ضربت لزيد، قال تعالى: ﴿ قَالَ فَعَلَّهَا إِذَا... ﴾ (الشعراء: 20) فعَدَى الفعل بنفسه، وبسبب هذا الضعف لا يعمل إلا أن يعتمد على مبتدئ أو موصوف أو صاحب الحال أو استفهام أو نفي.<sup>1</sup>

يبدو من قول ابن جني أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء لأنه يعمل لمشابهته الفعل المضارع، والفرع منحط عن الأصل.

وهكذا فشرط الاعتماد دليل على أن اسم الفاعل شيء والفعل شيء آخر. ولقد أحسَّ النحاة بذلك فعَلَّوه بالأصالة والفرعية؛ لأن اسم الفاعل يعمل، والفعل كذلك يعمل لفظًا ومعنى، ولكن لا مجازةً بينهما لا لفظًا ولا معنى، والعمل يسببه الحدث لأنه مشتق من المصدر والمصدر يعمل بنفسه لأنه أصل المشتقات، ولا سيما الفعل.<sup>2</sup> ويمكن لنا أن نقول: إن اسم الفاعل يعمل معتمدًا؛ لأنه فرع عن المصدر، وليس فرعًا عن الفعل المضارع، والفرع منحط عن الأصل.

### آراء العلماء في الاعتماد

- انقسم النحاة في اشتراط الاعتماد إلى فريقين: فريق - هم معظم البصريين - انقسم أيضًا إلى قسمين: قسم يشترط الاعتماد للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل.<sup>3</sup> وقسم آخر يشترط الاعتماد للعمل في المرفوع والمنصوب جميعًا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج6، ص78-79، والرضي، شرح الكافية، ج2، ص199.

<sup>2</sup> المهلب، مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات بن علي، نظم الفرائد، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1986/1406)، ص73، وانظر السجاعي، أحمد، حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، د.ت)، ص232، ومحمد الدماطي الشافعي الحضري، حاشية الحضري (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1940/1359)، ص21.

<sup>3</sup> ابن هشام، مغني اللبيب، ص470، وانظر الأزهرى، شرح التصريح، ج2، ص67.

<sup>4</sup> ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص388.

وفريق آخر- هم الكوفيون والأخفش- ذهب إلى أن اسم الفاعل يعمل مطلقاً دون أن يعتمد على شيء.<sup>1</sup> قال ابن عقيل: "ولا يعمل غير المعتمد هذا مذهب جمهور البصريين، وأجاز الأخفش والكوفيون إعمال غير المعتمد، واستدل الأخفش بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا...﴾ (الإنسان: 14) في قراءة من رفع (دانية)؛ فقال: هو مبتدأ يتعلق به عليهم، و(ظلالها) فاعله، ورُدَّ: يجوز كون (ظلالها) مبتدأ خبره (دانية)".<sup>2</sup>

وقال السيوطي: "ولم يشترط الكوفيون ووافقهم الأخفش الاعتماد على شيء من ذلك فأجازوا إعماله مطلقاً، نحو: ضاربٌ زيداً عندنا".<sup>3</sup>

وذكر ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت: 688هـ) أنه لم يخالف أحد من النحويين البصريين والكوفيين في شرط الاعتماد إلا أبا الحسن الأخفش، فإنه ادّعى أن اسم الفاعل واسم المفعول يعملان وإن لم يعتمدا، وحمله على ذلك بجيئه في الشعر، وليس الشعر بدليل قوي لأن الشاعر قد يُضطرّ فيقول فيه ما لا يقوله في كلامه.<sup>4</sup>

وأرى أن المشابهة اللفظية للفعل المضارع حملت الفريق الأول على الاعتماد للعمل، لأنه فرع على الفعل فلا يقوى قوته، وأما الفريق الثاني فقد عوّل على عدم الاعتماد على المضارعة المعنوية لأن اسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل معنى فلا ضرورة للاعتماد لأنه لا مشابهة بينهما لفظاً. والقول السديد عندي أنه لا مضارعة بينهما لا لفظاً ولا معنى.

ولكن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء لأن الاسم لا يعمل واسم الفاعل يعمل بسبب الحدث المأخوذ من المصدر، ولذلك احتاج إلى الاعتماد. وكذلك لم أجد في القرآن الكريم أي شاهد رافع للفاعل وناصب للمفعول دون أن يعتمد.

1 الرضي، شرح الكافية، ج2، ص200، وانظر الأزهرى، شرح التصريح، ج2، ص67، والأشعري، شرح الأشعري،

ج2، ص34، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص273، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2، ص194.

2 ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2، ص194، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص396.

3 السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص95.

4 ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص999.

## ثانياً: أن يكون للحال والاستقبال

اشترط البصريون لإعمال اسم الفاعل النصب أن يدلّ على الحال والاستقبال لأنه يعمل لمشاهته الفعل المضارع لفظاً ومعنى، وهو لا يدل إلا على الحال والاستقبال، ولا يدل على الماضي لأنه لا مشاهة بينه وبين الماضي، فذهب الكسائي وهشام بن معاوية الضرير، وأبو جعفر ابن مضاء، إلى أنه يجوز أن يعمل، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيَهُ بِالْوَصِيدِ...﴾ (الكهف: 18).

ووجه الاستدلال بها أن (باسط) اسم الفاعل معناه ماضٍ، ونعني بمضيه أن زمن حصوله للمخبر عنه به سابق على زمن نزول الآية الكريمة على الرسول ﷺ لأن المخبر عنه قد مات قبل الإخبار عنه بزمن بعيد، وقد نصب به مع ذلك المفعول به وهو قوله سبحانه (ذراعيه).

وقد أجاب الجمهور عن استدلال الكسائي ومن تبعه بهذه الآية الكريمة بأننا لا نسلم أن اسم الفاعل فيها ماضٍ باقٍ على مضيه، بل هو دالٌّ على الحال، وذلك على حكاية الحال، ومعناها أن يفرض المتكلم نفسه أو يفرض من يخاطبه موجوداً في وقت حدوث ما يقصّ خبره، ويفرض أنه يحدثه في ذلك الوقت.

وذكر الأزهري شرطين في إعمال اسم الفاعل النصب: أحدهما: كونه للحال أو للاستقبال لأنه إنما عمل حملاً على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي، لا الماضي لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه خلافاً للكسائي في إجازة عمله. بمعنى الماضي، وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجماعة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيَهُ بِالْوَصِيدِ...﴾ (الكهف: 18)، وجه الدلالة منه أن (باسط) بمعنى الماضي وعمل في (ذراعيه) النصب.

وقال المانعون: لا حجة له في (باسط ذراعيه) لأنه على إرادة حكاية الحال الماضية، فالعنى: ييسط ذراعيه، فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل أن الواو في (كلبهم) واو الحال، إذ يحسن أن يقال: جاء زيدٌ وأبوه يضحك، ولا يحسنُ أبوه

صَحِحَكْ، ولذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَنَقَلْبَهُمْ﴾ (الكهف: 18) بالمضارع الدال على الحال، ولم يقل: (وقَلْبناهم) بالماضي.<sup>1</sup>

ويرى العلماء أن حكاية الحال واردة في كلام العرب أكثر من هذا، قال تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ...﴾ (القصص: 15)، فقال تعالى: (هذا) والإشارة لا تكون إلا للحاضر فلا بد أن يكون (هذا) على حكاية الحال وتقدير وجوده.<sup>2</sup>

وقد احتج الكسائي أيضاً بقوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكْنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ (الأنعام: 96). اختلف القراء (في جاعل الليل سكناً): فقرأ الكوفيون (وجعل) بفتح العين واللام من غير ألف، وبنصب الليل، وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام، وخفض الليل.<sup>3</sup>

فـ (جاعل) في هذه الآية اسم الفاعل مضى زمانه منذ أنشئ الكون وقد عمل في كلمة (سكناً) فنصبها على أنها مفعول به ثانٍ له. ولكن البصريين اختلفوا في القراءة الثانية فذهب الجرمي والفرسي وابن مالك والجمهور إلى أن (سكناً) منصوب بفعل مضمر، أي جعله سكناً، وذهب السيرافي والأعلم وأبو عبد الله ابن أبي العافية وأبو علي الشلوبي إلى أنه نصب اسم الفاعل المفعول الثاني حيث لم تكن الإضافة إليه لأنه أضيف إلى المفعول الأول فاكتفي في الإعمال بما في اسم الفاعل. بمعنى الماضي من معنى الفعل، لقوة شبهه هنا بالفعل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص148، وانظر الزمخشري، الكشاف، ج2، ص709، والرضي: شرح الكافية، ج2، ص199، والأزهري، شرح التصريح، ج2، ص65-66، وأبو حيان، تفسير البحر المحیط، ج6، ص109، وابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص248، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2، ص198، وشرح ابن عقيل، ج3، ص106-107، والسيوطي، همع الهوامع، ج2، ص95.

<sup>2</sup> ابن أبي الربيع الأشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج2، ص113.

<sup>3</sup> ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت) ج2، ص260.

<sup>4</sup> الرضي، شرح الكافية، ج2، ص200، وانظر ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2، ص198، والسيوطي، همع الهوامع، ج2، ص96.



وقد ردّ عليه يوسف الصيداوي قائلاً: إن القرآن الكريم ليس فيه ضرورات، ثم إن الضرورة إنما تكون في الشعر، والقرآن ليس شعراً<sup>1</sup>. ويرى ابن يعيش أن الجيد هنا أن يكون منصوباً باسم الفاعل، وذلك لأن الفعل الماضي فيه بعض المضارعة، ولذلك بني على حركة، فكما أنه ميّز الفعل الماضي بتلك المضارعة بأن بني على حركة كذلك أعمل الاسم الذي في معناه عملاً دون عمل الاسم الجاري على الفعل المضارع فكما أعطوا الفعل الماضي حظاً بالشبه وهو بناؤه على حركة، أعطوا الاسم الذي في معناه حظاً من العمل، وذلك بأن أعملوه في المفعول الثاني لما لم تكن الإضافة إليه<sup>2</sup>.

وذهب أبو علي وجماعة معه إلى أنه منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كأنه لما قال: مُعْطَى زَيْدٍ، قيل وما أعطى؟ قال: درهماً أي أعطاه درهماً فيتخلص بهذا التأويل من الاضطرار إلى إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي<sup>3</sup>.

يرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري أن القاعدة تُعدّل استناداً إلى الآية "كلبهم باسط ذراعيه بالصيد"، فيقول ما يأتي:

"اسم الفاعل النكرة يعمل النصب فيما بعده كثيراً إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وقليلًا إذا كان بمعنى الماضي"<sup>4</sup>.

بعد استعراض هذه الآراء والتعليقات القيمة لعلماء النحو الأفاضل رحمهم الله وجزاهم على جهودهم الطيبة المبذولة في خدمة لغة القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة أبدي رأيي المتواضع بشأن هذه المسألة فأقول وبالله التوفيق:

<sup>1</sup> يوسف الصيداوي، الكفاف (بيروت: دار الفكر المعاصر، ط1، 1999/1420)، ج2، ص645.

<sup>2</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج6، ص77.

<sup>3</sup> الرضي، شرح الكافية، ج2، ص200.

<sup>4</sup> الأنصاري، أحمد مكي، نظرية النحو القرآني (مكة المكرمة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1405)، ص120-121.

إن اسم الفاعل لا يشابه الفعل المضارع لا لفظاً ولا معنى، وإنما العمل بسبب الحدث المأخوذ من المصدر الذي هو أصل المشتقات جميعاً. ولا يعمل المصدر بسبب التشابه اللفظي أو المعنوي. أظن أن توهم المجازة اللفظية والمعنوية أدى العلماء إلى التأويلات. والقرآن الكريم هو الفيصل لأنني بعد أن تتبعته ما فيه وجدت - ما عدا ما ذكر- أن اسم الفاعل يعمل ماضياً، وهو على النحو الآتي: 1 - قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا...﴾ (فاطر:1). قرأ ابن يعمر وخليد بن نشيط (جعَل) ماضياً، و(الملائكة) نصباً. والأظهر أن (فاطر وجاعل) اسما الفاعل بمعنى المضي، فيكونان صفة لله تعالى، ويجيء الخلاف في نصب (رسلا)، فمذهب السيرافي أنه منصوب باسم الفاعل، وإن كان ماضياً لما لم يمكن إضافته لاسمين نصب الثاني. ومذهب أبي علي أنه منصوب بإضمار فعل. وأما من نصب الملائكة فيتخرج على مذهب الكسائي وهشام في جواز إعمال النصب، ويكون إعرابه إذ ذاك بدلاً. وقيل: هو مستقبل، فيكون بدلاً.<sup>1</sup>

2 - وقال أيضاً: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ (الكهف:6). فـ (باخع) دال على المضي في قراءة من قرأ أن لم يؤمنوا بالمصدر. بمعنى لأن لم يؤمنوا.<sup>2</sup>

3 - وقال أيضاً: ﴿مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُون﴾ (النمل: 32). فـ (قاطعة) في هذه الآية اسم فاعل عمل النصب في (أمراً) وهو بمعنى المضي، بقرينة (ما كنت).

4 - وقال أيضاً: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ. وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ (الكافرون: 4-5). قال الزمخشري: "أي وما كنت قط عابداً فيما سلف ما عبدتم فيه:

<sup>1</sup> أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج7، ص297-298.

<sup>2</sup> الزمخشري، الكشاف، ج2، ص473.

يعني لم تعهد مني عبادة صنم في الجاهلية فكيف ترجى مني في الإسلام "ولا أنتم عابدون ما أعبد" أي وما عبدتم في وقت ما أنا على عبادته".<sup>1</sup>

وكذلك حمل الطوسي على نفي العبادة لما عبدوا في الماضي.<sup>2</sup> ولكنّ أبا حيان يرفض قول الزمخشري قائلاً: ما كنت قط عابداً فيما سلف ما عبدتم فيه، فلا يستقيم لأن (عابداً) اسم فاعل قد عمل في ما عبدتم، فلا يفسر بالماضي وإنما يفسر بالحال أو الاستقبال وليس مذهبه في اسم الفاعل مذهب الكسائي وهشام من جواز إعماله ماضياً.<sup>3</sup> والآية هنا تدل - صراحة - على معنى المضي، ولكن أبا حيان لا يقرّ به لأن الإقرار يؤدي إلى هدم القاعدة، وإذا اعترفنا بأنه للحال أو الاستقبال، كان تكراراً، لأن الله قال قبله ﴿لا أعبد ما تعبدون﴾ (الكافرون: 2). وأنا أرى أن النص القرآني هو الحكم ولا يخضع النص القرآني للقواعد، بل هي التي تخضع للنص القرآني، والله أعلم.

### ثالثاً: أن لا يكون مصغراً ولا موصوفاً

إن اسم الفاعل إذا صُغّر لا يعمل؛ لأن التصغير من خواصّ الأسماء، فلما دخله خاصة من خواصّ الأسماء بعد شبهه بالفعل ضعف عن العمل. وللنحاة في جواز إعماله مصغراً ثلاثة مذاهب:

**المذهب الأول:** يرى جمهور البصريين أنه لا يجوز إعماله مطلقاً، أي: سواء أكان مكبّره قد ورد عن العرب أم لم يكن وارداً، مثل كُميت الذي هو من جهة القياس تصغير أكمت أو كمتاء تصغير ترخيم، ولم يسمع الأُكمت ولا الكمتاء لأن التصغير يُخرج اسم الفاعل عن تأويله بالفعل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> الزمخشري، الكشاف، ج4، ص293.

<sup>2</sup> أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق أحمد حبيب قصير العامل، ج10، ص421.

<sup>3</sup> أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص522.

<sup>4</sup> الأشبيلي، شرح جهل الزجاجي، ج2، ص6-7، وابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جهل الزجاجي، ج2، ص1000، والرضي، شرح الكافية، ج2، ص203، والأشموني، شرح الأشموني، ص554.

**المذهب الثاني:** يجوز إعمال المصغّر مطلقاً، وينسب إلى الكسائي وجمهور الكوفيين إلا الفراء، وقال به النحاس أيضاً. وتمسك الكوفيون بأن السبب الذي من أجله عمل اسم الفاعل هو دلالاته على الحدث، والتصغير لم يذهب بهذه الدلالة وتمسك النحاس بقياس المصغّر المجموع، وإذا كنا جميعاً نجز عمل المجموع والمثنى مع قيام ما هو من خصائص الأسماء فيهما وجب ألا ننكر عمل المصغّر.<sup>1</sup> واستدل الكسائي ومن وافقه بقول العرب: **أَطْنُنِي مُرْتَحِلاً، وَسُوَيْرًا فَرَسْحًا،** وردّ بأنه عمل في الظرف،<sup>2</sup> والظرف يكتفي برائحة الفعل.<sup>3</sup>

**المذهب الثالث:** وينسب إلى بعض المتأخرين من المغاربة، قالوا إن كان المصغّر لم يستعمل مكبره عَمِلَ، وإن سُمِعَ مكبره كـ (ضُوَيْرَ وَقُوَيْتِلَ وَسُوَيْرَ) تصغير (ضارب وقاتل وسائر) لم يعمل. واستشهدوا بقول مضر بن ربيعي:<sup>4</sup>

فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِي الرُّجَاجِ مُدَامَةً تَرَفَّرَقُ فِي الأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا

فـ (كميت) وصف لم يستعمل إلا مصغراً، و(عصير) مرفوع به. وكذلك إذا وُصِفَ اسم الفاعل لم يصح عمله، لأن الوصف يُقَوِّي فيه جانب الاسم، والعمل لا يكون إلا بملاحظة معنى الفعل، مع شبه اللفظ.

يتبين من هذا العرض أن المشابهة اللفظية والمعنوية للفعل المضارع حمل البصريين على منع إعمال اسم الفاعل مصغراً وموصوفاً، ولكن إعمالهما وارد عن العرب. وقد تتبعت القرآن الكريم ولم أجد فيه اسم الفاعل المصغر عاملاً. وأما

<sup>1</sup> ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2، ص192.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ج2، ص192.

<sup>3</sup> شرح الأشموني، ج2، ص341، وانظر السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص95.

<sup>4</sup> الشاهد لمضر بن ربيعي في شرح الأشموني، ج2، ص341.

الموصوف فقد وجدته في القرآن الكريم كما سبق. بناء على ذلك أقول إن إعماله مصغراً وموصوفاً جائز لأن اللغة تؤخذ من الظواهر اللغوية المستخدمة، لا العكس.

### الحالة الثانية: المقترن بال

هذه مسألة ثانية من مسائل اسم الفاعل الخلافية، فقد اختلف النحاة في اسم الفاعل الواقع صلةً للألف واللام، وكل الاختلاف راجع إلى العمل الذي ساقهم إلى جعل اسم الفاعل المجرد من (ال) مشابهاً للفعل المضارع. فاسم الفاعل المقترن بالألف واللام يعمل مطلقاً، ماضياً وحالاً واستقبالاً، وهذا انحراف للقاعدة الثابتة عندهم؛ لأنهم قرروا في المجرد من (ال) بأنه لا يعمل ماضياً، لأنه لا مجازةً بينه وبين اسم الفاعل. وكذلك نشب الخلاف بينهم في إعماله، وانقسموا إلى أربعة أقسام، كالآتي:

**القسم الأول:** ذهب جمهور النحويين إلى أن اسم الفاعل المقترن بـ (ال) يعمل مطلقاً، فيعمل في الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والاستقبال، معتمداً أو غير معتمد، تقول: جاء الضاربُ زيداً أمسٍ أو الآن أو غداً. وذلك لأن (ال) هذه موصولة، إذ حق الصلة أن تكون جملة، و(ضارب) حلٌّ محلّ (ضرب) إن أريد المضي، أو (يضرب) إن أريد غيره، والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حلّ محلّه. 1 قال ابن عقيل: إن اسم الفاعل المقترن بال واقع موقعَ الفعل لأن حق الصلة أن تكون جملةً، فعمل بالنيابة. 2 فنابت (ال) عن الذي وفروعه وناب اسم الفاعل عن الفعل الماضي مقام تأوله بالفعل مع تأول بالذي مقام ما فاتته من الشبه اللفظي. 3

1 ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص201، وانظر ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط، ج2، ص1001، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص270، وشرح شذور الذهب، ص387، وشرح الأشموني، ج2، ص341، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص110، والمساعد على تسهيل الفوائد، ج2، ص197، والأزهري، شرح التصريح، ج2، ص65.

2 ابن عقيل، المساعد، ج2، ص196.

3 السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص96.

يتضح من هذا أن النياية قائمة على كون الصلة فعلاً، ولكن إذا كانت الصلة اسمية فلا نياية بينهما وهذا ضعيف، وقد أحس هؤلاء بضعف ما ذهبوا إليه؛ لأنه يهدم المضارعة بينهما، ولذا قال الرضي: "وإنما عمل ذو اللام مطلقاً لكونه في الحقيقة فعلاً".<sup>1</sup> وقال الأشموني: إنه يعمل مطلقاً لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل.<sup>2</sup>

فالرضي يفسر اسم الفاعل المحلى بال بمعنى الفعل، بقوله: "ولعل ذلك لأن الجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل إلى إعماله بمعناه باللام".<sup>3</sup> هذا الهدام للمضارعة ولذلك أرى أنه يتراجع عن قوله ويقول: "وإن لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة، بل هو فعل في صورة الاسم".<sup>4</sup>

وفي رأيي أن عد اسم الفاعل المقترن بـ (ال) يعمل مطلقاً، كما ذهب إليه جمهور النحاة، يناقض ما ذهبوا إليه من أن اسم الفاعل الجرد من (ال) لا يعمل ماضياً لأننا نستطيع أن نؤول بالجملة الاسمية، ولا يجب تأويله بالفعل لأن صلة الموصول قد تكون جملة اسمية أو فعلية. بناء على ذلك لو قلنا إن الحدث المأخوذ من المصدر هو الذي سبب العمل سواء أكان مجرداً من (ال) أم مقترناً بها، لما احتجنا إلى التأويل البعيد والتفسير غير الساتغ.

عمله ماضياً في قول امرئي القيس:<sup>5</sup>

الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحَلَّاحِلاَ خَيْرَ مَعَدِّ حَسَبًا وَنَائِلاَ

فأعمل اسم الفاعل المقترن بال وهو ( القاتلين) مع كونه بمعنى الماضي؛ لأنه يريد بالملك الحلالح أباه. ولم يرد في القرآن عمله ماضياً إلا ومعموله محذوف، قال تعالى:

<sup>1</sup> الرضي، شرح الكافية، ج2، ص202.

<sup>2</sup> شرح الأشموني، ص556.

<sup>3</sup> الرضي، شرح الكافية، ج2، ص201.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ج2، ص201.

<sup>5</sup> الشاهد في شرح شذور الذهب، ص507، وشرح فطر الندى، ص270.

﴿أَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ﴾ (الواقعة: 72)، أي نحن المنشئوها. وقال أيضاً: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ (الطور: 35)، أي هم الخالقون أنفسهم، وقال أيضاً: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ (القصص: 58)، أي كنا نحن الوارثين ما تركوا. عمله حالاً واستقبلاً: قال تعالى: ﴿فَالْتَالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ (الصفات: 3)، وقال أيضاً: ﴿وَالكَاظِمِينَ الْعَيْظَ...﴾ (آل عمران: 134)، وقال أيضاً: ﴿فَالْمُدْبِرَاتِ أَمْرًا﴾ (النازعات: 5). اسم الفاعل في هذه الآيات صالح للأزمنة الثلاثة.

القسم الثاني: زعم جماعة من النحويين منهم الرماني وأبو علي الفارسي أنه إذا وقع صلة لـ (ال) لا يعمل إلا ماضياً، ولا يعمل مستقبلاً ولا حالاً، نحو: الضارب زيداً أمس<sup>1</sup>. ويستدلون بقول سيبويه: "هذا بابٌ صار الفاعلُ فيه بمترلة الذي فعَل في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعَمِلَ عمله..."<sup>2</sup>. ونقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه أيضاً لأنه لم يصحَّ بذلك بل قال: الضاربُ زيداً، بمعنى ضَرَبَ<sup>3</sup>.

وأرى أن مراد سيبويه غير ما ذهبوا إليه لأنه قصد بذلك - والله أعلم - بيان الزائد مع (ال) وهو العمل بمعنى الماضي لأنه كان يعمل في التجريد حالاً واستقبلاً فبين ما لم يكن ثابتاً قبل<sup>4</sup>. والدليل على ذلك استشهاد سيبويه في المجموع بقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ...﴾ (النساء: 162).<sup>5</sup> فاسم الفاعل (المقيمين والمؤتون) هنا دالٌّ على الحال، وأسماء الفاعلين المقترنة بـ (ال) وردت في القرآن

<sup>1</sup> الرضي، شرح الكافية، ج2، ص201، وانظر شرح الأشموني، ج2، ص341، وابن عقيل، المساعد، ج2، ص199، والسيوطي، همع الهوامع، ج2، ص96.

<sup>2</sup> سيبويه، الكتاب، ج1، ص181-182.

<sup>3</sup> الرضي، شرح الكافية، ج2، ص201.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ج2، ص201.

<sup>5</sup> سيبويه، الكتاب، ج1، ص183.

الكريم كثيراً، وهي دالة على الحال والاستقبال وقد مضى بيأها، وكقوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ...﴾ (الأحزاب: 35). واسم الفاعل في هذه الآيات أيضاً صالح للأزمنة الثلاثة.

**القسم الثالث:** ذهب الأخفش ومن وافقه إلى أنه لا يعمل بحالٍ والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به، كما أن (الوجه) في (زيدٌ الحسنُ الوجه) منصوب تشبيهاً بالمفعول.<sup>1</sup> لأنه يزعم أن (ال) ليست موصولة وإنما هي حرف تعريف كهي في الرجل، فيبعد الوصف بها عن الفعل لكونها من خواص الاسم كالتصغير والوصف.<sup>2</sup> يبدو لي أن ضعف ما قاله ظاهر لأن المعمول في الصفة المشبهة يكون سببياً، وهو هنا يكون أجنبيًا، نحو: مررتُ بالضارب غلامه، والضارب زيدًا. ولأن أصحاب الأخفش أقرّوا أن معموله منصوب تشبيهاً بالمفعول إذا كانت (ال) للعهد لا إن كانت موصولة.<sup>3</sup>

**القسم الرابع:** زعم بعضهم منهم المازني أنه لا يعمل مطلقاً والمنصوب بعده بفعل مقدر.<sup>4</sup> نحو: هذا الضاربُ زيدًا، فالتقدير عنده ضَرْبٌ أو يَضْرِبُ، "وإنما ارتكب ذلك لأن اللام عنده ليس بموصول كما مرّ في الموصولات، فليس ذو اللام عنده فعلاً".<sup>5</sup> يظهر لي أنه يعمل سواء كانت اللام فيه موصولة أم تعريفاً لأن العمل ليس بسبب المشابهة وإنما بسبب الحدث، والحدث باقٍ في كلتا الحالتين، حالة التجرد وحالة الاقتران.

1 الرضي، شرح الكافية، ج2، ص201، وانظر سيويه، الكتاب، ج1، ص181.

2 ابن عقيل، المساعد، ج2، ص199.

3 المصدر نفسه، ج2، ص199.

4 الرضي، شرح الكافية، ج2، ص201.

5 المصدر نفسه، ج2، ص201.



## خاتمة

لقد توصل هذا البحث المتواضع إلى نتائج، أهمها على النحو الآتي:

- 1 - اتضح من خلال البحث في القرآن الكريم وغيره أن التعريفات التي استقرت في كتب النحو، مفيدة ولكنها ليست جامعة، ولعلنا نستطيع أن نحدد التعريف استناداً إلى الاستعمال اللغوي وجريانه وشيوعه، على النحو الآتي: اسم الفاعل اسم مشتق من المصدر، يدل على الحدث والحدوث تارةً، وعلى الثبوت تارةً أخرى، وعلى فاعله.
- 2 - يرى النحاة أن اسم الفاعل يعمل لمشاهته الفعل المضارع لفظاً ومعنى، وقد ذكروا أربعة أشياء تحصل فيها المشاهدة، هي الإعراب ودخول لام الابتداء وجريانه على حركاته وسكناته وعدد حروفه، والتثنية والجمع. ولكن ظهر لي من خلال البحث أنه لا مشاهدة بينهما لا لفظاً ولا معنى لأن الأمور الأربعة المذكورة توجد في الأسماء الأخرى، مثل صيغ المبالغة واسم المفعول واسم التفضيل واسمي الزمان والمكان، وبعض منها تعمل، ولكنها لا تعمل بسبب المضارعة بينها وبين الفعل المضارع، ثم إن اسم الفاعل يثنى ويجمع ولكن الفعل المضارع لا يثنى ولا يجمع، لأننا لا نقول: زيدٌ قاماً، أو قاموا إذا وقع منه القيام مرتين أو أكثر. والوجه عندي أن اسم الفاعل يعمل لكونه دالاً على الحدث، لأنه مأخوذ من المصدر، والمصدر يدل على الحدث ويعمل.
- 3 - تبين من خلال الدراسة أن تسمية الفراء لاسم الفاعل فعلاً دائماً لدلالته على الحدث، ليست مقبولة، لأننا لو جعلنا اسم الفاعل بسبب الدلالة على الحدث فعلاً، فلم لا نجعل المصدر واسم المفعول وصيغ المبالغة وغيرها التي تدل على معنى الحدث، أفعالاً، وكذلك اسم الفاعل يقبل علامات الاسم والفعل لا يقبلها، ثم إن الفعل يختلف عن اسم الفاعل من وجوه عدة.

4 - كشف البحث عن أن اسم الفاعل يعمل معتمداً، لأن الأصل في الاسم أن لا يعمل، واسم الفاعل يعمل بسبب الحدث المأخوذ من المصدر، ولذلك احتاج إلى الاعتماد. و لم أجد في القرآن الكريم أي شاهد رافع للفاعل وناصب للمفعول دون أن يعتمد. وهو ليس فرعاً عن الفعل المضارع.

5 - أظهر البحث أن اسم الفاعل المجرد من ال لا يشابه الفعل المضارع لا لفظاً ولا معنى، بناء على هذا يعمل ماضياً، لأنه ورد في التنزيل، ولكن عمله ماضياً أقل من عمله حالاً أو استقبالياً.

6 - إن إعمال اسم الفاعل مصغراً وموصوفاً جائز، لأنه ورد في اللغة، كما ورد اسم الفاعل الموصوف عاملاً في القرآن الكريم، لأن اللغة تؤخذ من الظواهر اللغوية المستخدمة.

7 - يرى الباحث أن كون اسم الفاعل المقترن بـ (ال) يعمل مطلقاً، كما ذهب إليه جمهور النحاة، يناقض ما ذهبوا إليه من أن اسم الفاعل المجرد من (ال) لا يعمل ماضياً، لأننا نستطيع أن نؤول بالجملة الاسمية، ولا يجب تأويله بالفعل، لأن صلة الموصول قد تكون جملة اسمية أو فعلية، بناء على هذا لو قلنا إن الحدث المأخوذ من المصدر هو الذي سبب العمل سواء أكان مجرداً من ال أم مقترناً بها، لما احتجنا إلى التأويل.